

## حديث وكيل الأمين العام لعمليات السلام إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، جان بيير لاکروا، إلى الصحفيين في نيويورك، يعرب فيه عن قلقه العميق إزاء تصاعد العنف في جنوب لبنان وتأثيره على المدنيين. ومجدداً تأكيد الأمين العام على ضرورة وقف الأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات\* ٢٠٢٤/١٠/٣

قال جان بيير لاکروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) تواصل بذل قصارى جهدها لتنفيذ تفويضها الممنوح لها من قبل مجلس الأمن في ظل ظروف صعبة للغاية. وقال إن أفراد القوة المؤقتة يشعرون بأنهم يؤدون واجبهم تجاه سكان جنوب لبنان، مشيراً إلى أن كل القوات باقية حالياً في مواقعها. وتحدث لاکروا إلى الصحفيين في نيويورك، اليوم الخميس، معرباً عن قلقه العميق إزاء تصاعد العنف في جنوب لبنان وتأثيره على المدنيين. ومجدداً تأكيد الأمين العام على ضرورة وقف الأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات.

### أولوية قصوى

وقال المسؤول الأممي إن من المشجع سماع تعبيرات الدعم لليونيفيل التي صدرت من كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن خلال الجلسة التي عقدت بالأمس. وأكد أن "فريق اليونيفيل" يظل متحداً وملتزماً بتفويضه، معرباً عن امتنانه العميق لأفراد اليونيفيل وللدول المساهمة بقوات. وأوضح أن القوة تراجع الوضع باستمرار، ولديها خطط طوارئ يتم تحديثها بشكل متواصل "كي نتمكن إذا لزم الأمر من تكييف موقف اليونيفيل". وأضاف لاکروا أن الأمم المتحدة على اتصال دائم بالبلدان المساهمة بالقوات، وقد تلقوا إحاطة من رئيس بعثة اليونيفيل وقائدها العام، الجنرال أروالدو لاثارو من بيروت. وقال إنه سيقدم إحاطة لهذه الدول يوم غد الجمعة.

وأكد المسؤول الأممي أن سلامة وأمن قوات حفظ السلام يمثلان أولوية قصوى، مشيراً إلى اتخاذ عدد من التدابير خلال الأشهر والأسابيع والأيام الماضية لتعزيز حماية قوات حفظ السلام. وأضاف: "لكن سلامة وأمن قوات حفظ السلام مسؤولية مشتركة، ويقع على عاتق الأطراف التزام باحترام سلامة وأمن قوات حفظ السلام".

### قناة الاتصال الوحيدة بين الأطراف

\* المصدر: أخبار الأمم المتحدة

وأكد جان بيير لاكروا ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة في مجلس الأمن، أمس الأربعاء إن الوضع الحالي يحد من قدرة قوات حفظ السلام على تنفيذ المهمة الموكلة إليها "ولكن كلما وأينما أمكن فإنهم يواصلون القيام بذلك من خلال التواصل مع الأطراف".

وأوضح أن اليونيفيل هي القناة الوحيدة للتواصل بين الأطراف وهي تعمل مع الشركاء للقيام بكل ما في وسعها لحماية السكان.

وأشار إلى أن قوة اليونيفيل وفرت مأوى مؤقتاً للسكان المتضررين من النزاع خلال الأسبوع الأخير، وهي تدعم توصيل المساعدات الإنسانية مع الشركاء بما في ذلك القوات المسلحة اللبنانية لضمان حركة آمنة للمدنيين.

### سيناريوهات متعددة

تلقى لاكروا سؤالاً صحفياً حول عملية التواصل مع الجيش الإسرائيلي، وما إذا كانت اليونيفيل قد طلبت إشعاراً مسبقاً أو تحذيراً قبل المضي قدماً في أي غزو بري محتمل. وعن ذلك قال: "تواصل اليونيفيل مع جميع الأطراف بما في ذلك الجيش الإسرائيلي، ومن المهم جداً أن يكون لدينا اتصال على مستوى قائد القوة الجنرال لاثارو ولدينا أيضاً فرع اتصال وفي هذا الصباح أخبرني قائد القوة أن هذا الفرع يعمل بفاعلية".

وبشأن خطة الطوارئ التي وضعتها اليونيفيل، قال لاكروا: "نعمل على العديد من السيناريوهات. في السيناريوهات الإيجابية، نأمل بالطبع في وقف الأعمال العدائية. ومن الواضح أننا نستعد لعدة سيناريوهات في حالة تدهور الوضع وصولاً إلى أسوأ سيناريو ممكن، والذي من شأنه أن يؤدي إلى إخلاء جزئي أو كلي، ويمكنني أن أخبركم أننا نراجع هذه الخطط الطارئة بانتظام شديد".

### مسؤولية تجاه سكان لبنان

تلقى لاكروا سؤالاً آخر حول الغرض أو الفائدة من وجود قوة اليونيفيل في ظل غياب أي سلام يمكن الحفاظ عليه في جنوب لبنان، وفي ظل إخلاء ٧٠ قرية وعدم وجود الكثير من المدنيين الذين يتعين حمايتهم وفي ظل الخطر الذي يهدد حفظة السلام أنفسهم".

أجاب المسؤول الأممي على السؤال بالقول: يجب أن نبذل قصارى جهدنا للوفاء بما كُلفت به اليونيفيل من قبل مجلس الأمن، لذا لدينا مسؤولية تجاه مجلس الأمن، ولدينا أيضاً مسؤولية تجاه لبنان وسكان لبنان. بالطبع، غادر العديد من المدنيين المنطقة، ولكن ليس جميعهم، حتى تحركات السكان تلك تطلبت في عدد من الحالات دعم اليونيفيل وشركائها الآخرين مثل القوات المسلحة اللبنانية... من الضروري تماماً أن تظل قوات حفظ السلام باقية، إلى الحد الممكن، وأن تقوم بما يتعين عليها فعله قدر الإمكان، في ظل ظروف تحد من قدرتها على تنفيذ ولايتها.

يشار إلى أن اليونيفيل هي بعثة لحفظ السلام تعمل بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وهي مكلفة بمراقبة الخط الأزرق، بما في ذلك المجال الجوي فوقه من خلال التنسيق والاتصال والدوريات لمنع الانتهاكات، وتبلغ عن جميع الانتهاكات إلى مجلس الأمن. وقد طلب المجلس الاستمرار في تقديم تقارير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ كل أربعة أشهر.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>